

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واصلي واسلم على سيدنا محمد الفاتح الخاتم

وعلى آله وصحبه

بعث إلي الأخ الحبيب الفاضل اللبيب سيدي عبد الله النظيفي

بسؤال، وصورته:

أعجبت بمقالتم المعنونة بـ "بين فقهاء المالكية ومحدثيهم"، واستوقفتني قولكم: "وأدى ذلك إلى جمود ترتب عليه تعصب مقيت، حتى خالف المتأخرون في أمور كثيرة رأي الإمام نفسه الذي رواه عنه كبار أصحابه، ولم يلتفتوا بعد ذلك إلى راجح ولا مرجوح ولا قوي ولا ضعيف في المسائل المبحوث فيها، مما اضطر جماعة من الفقهاء المعتبرين والعلماء المحققين للدفاع عن المذهب من هذه الظواهر المشينة". واستحضرت قولة الشيخ رضي الله عنه في "الإفادة" الأحمدية: "ما أحوج الناس في هذا الزمان إلى عالم أو علماء ينقحون لهم كتب الفقه من الحشو الذي فيه".

أفلا يمكن اعتبار هذه القولة ثورة حقيقية من الشيخ رضي الله عنه على الجمود الذي ابتلي به الفقه خاصة في ربوعنا هذا حتى أضحي الاستدلال بأقوال الفقهاء مقدم على الكتاب والسنة.

الرجاء بسط الموضوع بما يستحق من التوضيح لنبني عليه
سؤالا لاحقا بإذن الله، وجزاكم الله عنا خيرا...

والجواب كالآتي:

اعلم أدخلني الله وإياك في زمرة الصالحين أن المذهبية خير
كلها، واللامذهبية قنطرة اللادينية كما قال بعض فضلاء العصر،
وأنه ما أفسد على الناس دينهم وأدخلهم في الحيرة والاضطراب
من أمور عبادتهم لربهم وجرأهم على علماء الإسلام وفقهاء الأنام
إلا دعوى التحرر من المذهبية والاستقلال بالفهم والاستنباط، حتى
صار ما رأيت من فوضى في الفتوى، وجهالة في المقالة، ودخل
الناس في متاهات الخلاف، وحشروا أنفسهم فيما عكر عليهم
فضيلة الائتلاف، وأعجب كل برأيه، واتخذ كل واحد منهم رأسا
متبعا في أمره كله، واختلف المصلون في مساجدهم، وتنافرت
قلوبهم، واضطربت أحوالهم، واتبعوا كل ناعق، وسمعوا من كل
دعي، وشر ذلك من شرارة دعوى الاجتهاد والخروج عن المذهبية
الحامية للتدين والحافظة للعبودية على منهج أئمة الإسلام...

وقد كنت قلت في تقييد لي سابق بخصوص هذه الظاهرة
الخطيرة التي غزت العقول والقلوب: "أصبح من الجلي الواضح
في الأزمنة المتأخرة الجزم بضرورة المذهبية، والقطع بوجوب

التمسك بالاتباع والتقليد، لمن جعلهم الله أئمة الأمة في الأحكام
الأصولية والفروعية...

وذلك بعد الموجة العارمة والصيحات المتتالية لنقض المذهبية
وتسفيه المقلدة، والتي بدأ ظهورها قديماً مع ابن حزم الظاهري،
ومن نحا منحاه وانتهج نهجه، ثم تجدد خطاب أهلها في بداية هذا
القرن مع بعض حنابلة نجد والحجاز، وقلة ممن دعا إلى الاجتهاد
وزعم بلوغه من نبغاء المغرب ومحدثيه، إلى أن اعتنقت الطبقات
المتأخرة عنهم هذا المبدأ وطعنوا في الأئمة وازدروا بأرائهم
وحقروا الانتماء إليهم، وصار الرشيد منهم من ادعى عليهم الغلط،
ونطقوا بأقبح العبارات وأردأ التصورات، كما قال قائلهم: مذهبي
الكتاب والسنة، لا مالك ولا أبو حنيفة؛ وقال غيره: التقليد ضلال؛
إلى آخر ما تفوهوا به من الجهالات.

والأئمة المحققون في كل الأعصار على نقيض هذه البدع، بل
صوبوا سهام الرد والإنكار على منتحليها، فهذا الإمام الحجة ابن
حجر الهيتمي يقول رحمه الله في "الفتاوى الحيثية": فضل أقوام
- أي: من الملحدة - علوم القرآن والحديث، وقدموها على حفظ
المسائل الفقهية، حتى أدى ذلك بعض ملوكهم إلى أن توعّد الفقهاء
وأخافهم؛ وبعضهم حبس الناس على اشتغالهم بـ: "المدونة"
وأحرقها، حتى اجتمع القاضي ابن زرقون في حضرة بعض
أمرائهم، فقال: هل بقي أحد ممن ينتحل هذا المذهب؟ فقال بعض

الظاهرية: لم يبق منهم إلا القليل. فقال: إنهم يحكمون في دين الله بغير دليل، يقولون في المصلي بنجاسة: يعيد في الوقت؛ لأن النجاسة إن كان غسلها واجبا أعاد أبدا، وإلا؛ فلا إعادة عليه؛ فالإعادة في الوقت: ما قام عليها دليل". فأجابه ابن زرقون فقال له: الأصل في ذلك حديث الأعرابي المشهور، وقوله: ارجع فصل فإنك لم تصل. ولم يأت في طرق الحديث أنه أمره بإعادة ما مضى، فاستكان عند ذلك الأمير، وقال: دعوا الناس على مذاهبهم". انتهى.

لكن بعد أن تطورت وسائل التواصل والاتصال، وتكاثرت المنابر التي يُدعا فيها إلى دين الله وتُعلم فيها سنة رسوله، وتعددت مذاهب الدعاة ونحلهم، وكلُّ منهم يدعو على وفق مذهبه، تزاхمت الأفكار في عقول الناس، وتشتت الآراء بين مد وجزر، وكثرت الحيرة في دين الله بين العوام وبعض ضعاف طلبة العلم، وصار يعتري التدين والامتثال لأحكام الله فوضى ما عرف التاريخ لها مثيلا، وأصبح الجدل في الجزئيات حظَّ كل مجالس الناس وتجمعاتهم، وأغلبُ من يخوض فيه من السذج والعوام، حتى وُلد ذلك من الفتن والخصومات الفارغة والعداوات التافهة ما الله أعلم بوباله على الأمة.

وعلى إثر هذه الظاهرة الخطيرة التي غزت الأمة واستفحل خطرها، لاح لكل متبصر منصف وجاهة ما كان عليه الأسلاف من

التزام التقليد والانتساب إلى إحدى المذاهب السنية المعتمدة، وأضحى جليا لكل غيور على الدين وعلومه ضرورة الرجوع إلى مذهب موحدٍ، وإسلاس قيادةٍ إلى إمام حجة من أئمة المسلمين، وجزم من كان على غير هذا الهدى خطأ ما انتحله من إنكار للمذهبية وغلط ما تصوره من معاكستها للكتاب والسنة.

ونتيجة هذا الواقع وحدها لا تكفي لمزيد توطيد هذا المرتكز الأساس في حياة الأمة وترسيخ مبدأ التمذهب الجامع لشتات أهلها والموحد لكلمتها، بل من اللازم المؤكد مصاحبة كل ذلك خطاباً ديني دعويّ بناءً قائمٌ على شروط ومؤسّسٌ على أركان، يُدعم هذا التوجه المحتم وينصر هذا الثابت الملزم... "الخ ما ذكرته

والحاصل أن الفقهاء الذين أسسوا نظرية المذهبية ودانوا الله بها وألّفوا فيها أصولها وفروعها، قدموا خدمة عظيمة للدين وللمسلمين، ولولاهم لعبث الناس بالأحكام كما يعبث بها في زماننا هذا، فكان حريا الرجوع إلى الحق الذي كانوا عليه واعتقاد ما دانوا الله به، فألفت المؤلفات في الفقه والأصول والحديث على مذهب التقليد، وكان ذلك حريا بالاعتبار.

إلا أنه وكما يحصل لأي اجتهاد بشري حصل من كثير منهم جمود في الرأي، وترديد لكلام الأسبقين، وإسقاط حكم على حال ليس له، وإرهاق الأذهان بتفريعات غير صائبة ولا ملحّة، وإلزام

الناس بما لا يلزمهم شرعا، والتطويل في مؤلفات مما يورث الملل وعدم القدرة على المتابعة، وخصوصا استعمال كثير منهم الرمزية في التآليف الفقهية بحيث يتعذر على الخاصة فكها بله العامة...

وهذا لا يعني فساد الأصول التي اعتمدها السادة الفقهاء خصوصا المالكية منهم، كالتخريج في الأحكام على قول الإمام المتبع، فهي نظرية قياس محمودة مقبولة إلا في جزئيات لها تحتاج إلى نظر وعمل بالأقوال المتخالفة وحملا على التخفيف وإيجاد الأعذار، وكالعمل الفاسي أو المكناسي أو السجلماسي أو غير ذلك، فهي نظريات دقيقة في اعتماد الأعراف لاستنباط الأحكام التي لا تعارض شرعا ولا ترهق مكلفا، إلا في نوازل معينة يأخذ فيها الفقيه المجتهد وسط المذهب بحكم آخر بناء على نظرية أو أصل من أصول الاستنباط المعتمدة في المذهب أو ربما خارجه بدون حرج...

لكن العيب في التعصب للآراء دون تحريرها على ما فيه منفعة للمكلفين، وهي التي شانت كتب الفقه على مختلف المذاهب قديما وحديثا، وكان في المذهب المالكي منها نصيب وافر، وهو الذي حذا بكبراء المذهب ومحققيه أن يعالجوا هذا السقم الذي يعتريه، فظهر على مرور القرون وتعاقب الأزمنة من لو ادعى الاجتهاد المطلق لساغ له وهم الذين عليهم المعول في تحقيق

مسائل مبنية على أصول المذهب وخالية من الشين الذي ضر به،
كالإمام ابن الحاج ومحمد عيش والمواق وابن الأزرق الغرناطي
والبرزلي والوزاني ومحمد بن عرفة وابننا رشد وعبد القادر
الفاسي ومحمد بن جعفر الكتاني وغيرهم مما لا يحصون عددا...

ومنهم شيخنا وواسطتنا سيدنا ابو العباس أحمد التجاني
رضي الله عنه الذي دلت الدلائل على غوصه في المعقول والمنقول
وبلوغه منازل المجتهدين في الفقه والحديث، مما أهله للنظر في
كتب الأقدمين بعين البصيرة والنقد والتصحيح لا بالتقليد المقيت.

فإنهم أكدوا على أن كل صوفي فقيه و ليس كل فقيه صوفيا. ذلك
أن المتصوف لا يبلغ درجة الصوفية إلا إذا تفقه في الدين وعلم ما
جاء في كتاب الله و سنة رسوله عليه السلام، ولا يبلغ العبد حقيقة
العبد النافع الذي يعمل العمل الصالح المعتبر الكامل إلا إذا ابتعد
عن التقليد المحض و التعجب لأقوال لا يعلم لها دليلا لا في الكتاب
و لا في السنة لأنه لا يستحق بذلك في الغالب إلا الذم واللوم و
الهلاك. هب أنك أرسلت رسولا بعقلك و كلامك ولم يك ذا عقل ولا
كلام فإنه إذا بلغ موضع الحاجة وعرض له أدنى مخالف لما في

ذهنه ذهب عنه عقلك ولم يكن معه عقله بخلاف الرسول العاقل
فإنه يزيد عقله بعقلك ويتم عقلك من عقله، مستندا في ذلك إلى
كتاب الله والحديث والسنة.

فكيف بالشيخ المربي المبلغ الموصل فالاجتهاد في حقه
أكد، وهو الذي صرح به الشعراني وغيره في عدد من مؤلفاته
والتي منها "إعانة الطالبين" الذي اشترط فيه لشيخ التربية
شروطا كثيرة ومنها التبحر والتمكن في علوم الشريعة.

ومن نظر في كلام شيخنا وكتبه ورسائله إلى إخوانه في
الأمصار علم ما بلغه من رتبة في الاجتهاد ومقام في النظر دقيق
لا يبلغ آحاد الناس إلا بالممارسة والتمرن على كتب الفقه
والحديث واللغة والأصول، ولذلك ساغ له أن ينظر في كتب بعض
أهل العلم بنظرة الناقد. فمن ثمة قال كلمته الشهيرة محل السؤال:
" ما أحوج الناس في هذا الزمان إلى عالم أو علماء ينقحون لهم
كتب الفقه من الحشو الذي فيه."

مع أنه رضي الله عنه وعنا به أمين كان قادرا أن يستخرج
منها ما يجلي الإبهام ويفك الإشكال ويؤلف فيها ما لم يأت به
سابق ولا لاحق، إلا أن العناية الربانية والالتفاتة المحمدية قضت
عليه بغير ذلك المهيع، وسلكت به طريقا أعلى وأرفع، وهو في
الدلالة على الله، والإيصال إلى باب الله.

ولكنه رضي الله عنه وعنا به أمين لم يدع مع ذلك الاجتهاد
ولزم المشهور في المذهب في أمور كثيرة كالإرسال في الصلاة
وترك التأمين للإمام وترك رفع اليدين في الصلاة وعدم تجويز
الجمعة في غير مصر وغير ذلك من المسائل الفرعية التي وافق
فيها المذهب عموما، لعدم شق عصا الطاعة في الطاعة والخلاف
شر كما نطق وتمثل به السلف.

فالدعوة لتمحيص كتب الفقه هي نظرة ثاقبة منه رضي الله
عنه لعدم الانتفاع بالمطولات والحواشي المكررات، ودعوة منه
لطلب الاختصار وتيسير الفقه وتقريب معانيه بعبارة أهل كل وقت
وفهم أهل كل أوان، ولم يضطلع بذلك أحد إلا في مطلع القرن

الرابع عشر، وذلك دليل على رفيع مقامه في العلوم النقلية
الظاهرة، نفع الله به وبعلمه وأسراره والحمد لله رب العالمين...